

ومثله : ليس زيدٌ بجبانٍ، ولا بخيلاً، ولا بخيلاً ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ولا يزول إلا بزواله.

قال قطرب: وإنما أعربت العربُ كلامها لأن الاسم في حال الوقف، يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب الصلة من كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان.

قيل له: فهلا لزموا حركة واحدة، لأنها مجزية لهم، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً، فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة.

هذا مذهب قطرب واحتجاجه.

قال المخالفون له ردّاً عليه : لو كان كما ذكر لجاز جرُّ الفاعل (مرة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأنَّ القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، فأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة النظم في كلامهم.

واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب، واختلاف المعانى، واختلاف الإعراب واتفاق المعانى في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، لأنه